

### قانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠

في شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قر مجلس الأمة للقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين كل شخص توافرت فيه حالة الاشتباه المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمشردين والمشتبه فيهم وحسب الأمر باعتقاله لأسباب تتعلق بالأمن العام ، ويطبق في شأنه حكم المادة الخامسة من المرسوم بقانون المشار إليه .

وتبدأ مدة المراقبة من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ انتهاء الاعتقال على حسب الأحوال .

مادة ٢ - يجوز لمن يوضع تحت مراقبة الشرطة وفقاً لأحكام هذا القانون أن يطلب رفع المراقبة عنه بطلب يقدم للنيابة العامة الكائن في دائرتها محل إقامته الأصل ، وعلى النيابة أن تحقق هذا الطلب ثم تحيله إلى محكمة الجناح المختصة للفصل فيه ، ويجوز لصاحب الشأن أن يرسل ويكفل للدفاع عنه أمام المحكمة ، فإذا رأت المحكمة عدم توافر الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة قررت رفع المراقبة عنه وإلا رفضت الطلب . ويكون قرارها في ذلك نهائياً .

ويجوز في جميع الأحوال لوزير الداخلية أو من ينيه رفع المراقبة قبل اقتضاه مدتها إذا رأى من سلوك المراقب أو في حالته الصحية ما يستدعي ذلك .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بنظام النولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برأيه الجمهورية في ٣٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٠ ( أول سبتمبر سنة ١٩٧٠ )

جمال عبد الناصر

مادة ٢ - ينش القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٤ بإعفاء مبالغ التأمين والتعرض والملفات والمكفآت والإعانات والطلبات والمستندات والأوراق اللازمة لصرف هذه المبالغ من كافة الضرائب والرسوم .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بنظام النولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برأيه الجمهورية في ٣٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٠ ( أول سبتمبر سنة ١٩٧٠ )

جمال عبد الناصر

### قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٠

بتعديل بعض أحكام قانون نظام الإدارة المحلية

الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٧٧ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ النص الآتي :

" ويستمر العمل بأحكام الفقرة السابقة إلى أن تُلغى الموارد والرسوم المحلية أو تعدل أو يستبدل غيرها بما وفقاً لأحكام هذا القانون " .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٧٠

يصم هذا القانون بنظام النولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برأيه الجمهورية في ٣٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٠ ( أول سبتمبر سنة ١٩٧٠ )

جمال عبد الناصر